

Distr.: General  
29 October 2010

Arabic  
Original: English

## برنامج الأمم المتحدة للبيئة



لجنة التفاوض الحكومية الدولية المعنية بإعداد  
صك عالمي ملزم قانوناً بشأن الزئبق  
الدورة الثانية

شييبا، اليابان، ٢٤ - ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١١  
البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت\*

إعداد صك عالمي ملزم قانوناً بشأن الزئبق

### خيارات لتنظيم الزئبق في المنتجات

#### تقرير من الأمانة

في الدورة الأولى للجنة التفاوض الحكومية الدولية المعنية بإعداد صك دولي ملزم قانوناً بشأن الزئبق، المعقودة من ٧ إلى ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٠، طلبت اللجنة من الأمانة إعداد تقرير يبحث مزايا وعيوب نهجين لتنظيم الزئبق في المنتجات: الأول، فرض حظر تام مع وجود استثناءات محدودة زمنياً؛ والثاني، إعداد قائمة بمنتجات معينة محظورة. وطلبت اللجنة أن يشمل التقرير مبادئ توجيهية ممكنة لتحديد الاستخدامات المحدودة زمنياً المسموح بها، وأن يأخذ في الاعتبار كيفية تصنيف المنتجات، والآثار البيئية المحتملة، والقضايا الاجتماعية والاقتصادية. ويلبي هذا التقرير ذلك الطلب.

## المحتويات

٣	.....	المقدمة
٤	..... الخيارات: الوصف والأمثلة	أولاً -
٤	..... السمات الرئيسية	ألف -
٥	..... أمثلة من الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف	باء -
٧	..... الإعفاءات	ثانياً -
٧	..... خيارات الإعفاءات	ألف -
٨	..... مبادئ توجيهية لتحديد الاستخدامات المسموح بها	باء -
٩	..... تصنيف المنتجات المضاف إليها الزئبق	ثالثاً -
٩	..... استخدام المنتج أو وظيفته أو نوعه	ألف -
١٠	..... النهج التنظيمي	باء -
١١	..... إجراءات تحديد الأولويات	جيم -
١١	..... مستويات محتوى الزئبق	دال -
١٢	..... المزايا والمساوى	رابعاً -
١٢	..... الفعالية البيئية والاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية	ألف -
١٣	..... التنفيذ	باء -
١٤	..... وضع صك الزئبق	جيم -

## مقدمة

١ - يلي هذا التقرير طلب لجنة التفاوض الحكومية الدولية في دورتها الأولى، المعقودة في استكهولم من ٧ إلى ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٠، أن تعد الأمانة تقريراً يبحث مزايا وعيوب نهجين لتنظيم الزئبق في المنتجات: الأول، فرض حظر تام مع استثناءات محدودة زمنياً، والثاني، إعداد قائمة بمنتجات معينة محظورة. وطلبت اللجنة أن يشمل التقرير مبادئ توجيهية ممكنة لتحديد الاستخدامات المحدودة زمنياً المسموح بها، وأن يأخذ في الاعتبار كيفية تصنيف المنتجات، والآثار البيئية المحتملة، والقضايا الاجتماعية والاقتصادية.

٢ - وفي إطار أول هذين النهجين، وهو فرض حظر تام مع استثناءات محدودة زمنياً، لن يسمح بأي منتجات مضاف إليها الزئبق ما لم تكن مدرجة في مرفق لصك الزئبق الذي سيعتمد. ويمكن أن يشار إلى هذا النهج باسم نهج "القائمة السلبية"، لأن المرفق سيحتوي على قائمة بالمنتجات التي لن تكون خاضعة للالتزام الشامل بحظر أو تقييد جميع المنتجات التي يضاف إليها الزئبق.

٣ - وفي إطار النهج الثاني، وهو إعداد قائمة بمنتجات معينة محظورة، سيسمح بجميع المنتجات المضاف إليها الزئبق ما لم ترد في مرفق لصك الزئبق. ويمكن أن يشار إلى هذا النهج باسم نهج "القائمة الإيجابية"، لأن المنتجات الوحيدة المضاف إليها الزئبق التي سيشتت على الطرف حظرها أو تقييدها بموجب المعاهدة ستكون تلك المدرجة في المرفق.<sup>(١)</sup>

٤ - وفي حين أن هذا التقرير سيبحث النهجين في سياق المنتجات المضاف إليها الزئبق فإن العديد من الاعتبارات التي يناقشها قد تنطبق أيضاً على النهج المتبعة في التعامل مع العمليات الصناعية التي يُستخدم فيها الزئبق. وإضافة إلى ذلك، يمكن أن تنطبق بعض الاعتبارات أيضاً على قضايا أخرى يمكن تناولها في إطار صك الزئبق من خلال استخدام القوائم السلبية أو الإيجابية، بما في ذلك مركبات الزئبق التي يمكن أن تكون مشمولة بالصك، ونفايات الزئبق، ومصادر إمدادات الزئبق، ومصادر انبعاثات الزئبق في الغلاف الجوي.

٥ - ويناقش الفصل الأول بعض الاختلافات الأساسية بين النهجين، بما في ذلك من حيث الطريقة التي قد يطبقان بها على الصعيدين الدولي والوطني. وثمة ملاحظة هامة هي أن النهج المتبع على المستوى الدولي لا يلزم أن يقيد النهج الذي يمكن أن يستخدمه الطرف على الصعيد الوطني. وستقدم أمثلة على الكيفية التي تم بها استخدام النهجين في الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف.

٦ - ويسلم الفصل الثاني بأنه يمكن أن تكون هناك حاجة مستمرة لبعض المنتجات المضاف إليها الزئبق خلال فترة انتقالية بعد دخول صك الزئبق حيز النفاذ. وستناقش الإعفاءات التي يمكن أن تسمح بمواصلة صناعة بعض المنتجات المضاف إليها الزئبق أو الاتجار بها أو استخدامها خلال هذه الفترة. ويلاحظ أن قواعد الإعفاءات يمكن أن تتخذ أشكالاً مختلفة وأن تحدث فارقاً كبيراً في مدى ما تتسم به

(١) استخدام عبارتي "القائمة السلبية" و "القائمة الإيجابية" شائع فيما يتعلق بالاتفاقات التجارية الدولية. أنظر مثلاً منظمة الدول الأمريكية، نظام معلومات التجارة الخارجية ( Organization of American States, Foreign Trade Information System (SICE)، على الموقع الشبكي [www.sice.oas.org/dictionary/SV\\_e.asp](http://www.sice.oas.org/dictionary/SV_e.asp).

قائمة المنتجات الصادرة بموجب الصك من صرامة أو تساهل. وستناقش مبادئ توجيهية ممكنة لتحديد الاستخدامات المحدودة زمنياً المسموح بها، مع مراعاة الآثار البيئية المحتملة والقضايا الاجتماعية والاقتصادية.

٧ - ويحدد الفصل الثالث السبل التي يمكن بها تصنيف المنتجات المضاف إليها الزئبق في إطار النهجين. ويلاحظ أنه، علاوة على النهج السلبي المحض والنهج الإيجابي المحض (أي فرض حظر تام مع وجود استثناءات محدودة زمنياً أو حظر منتجات معينة)، يمكن استخدام خليط يجمع بين عناصر من النهجين. فمثلاً يمكن وضع قائمة إيجابية تحتوي على فئات واسعة من المنتجات مثل البطاريات أو أجهزة القياس أو المفاتيح الكهربائية أو المرشحات، تحظر أو تقيد نسبة كبيرة من المنتجات المضاف إليها الزئبق، بينما تغفل الاستخدامات الغامضة أو غير الهامة أو غير المعروفة التي قد لا يكون لها تأثير كبير على التلوث العالمي بالزئبق، لكنها قد تشكل تحديات للأطراف على صعيدي التنفيذ والامتثال.

٨ - وأخيراً تُبحث في الفصل الرابع بعض مزايا وعيوب نهج تنظيم الزئبق في المنتجات، مع إيلاء الاعتبار لوقوع الآثار البيئية المحتملة وللقضايا الاجتماعية والاقتصادية.

## أولاً - الخيارات: الوصف والأمثلة

### ألف - السمات الرئيسية

٩ - لدى اتباع نهج القائمة السلبية، لن يسمح بموجب صك الزئبق بأي منتجات مضاف إليها الزئبق. بيد أنه يمكن السماح، من خلال الإعفاءات، باستمرار استخدام بعض المنتجات المضاف إليها الزئبق. وكما هو معتاد في هذا النهج، ستدرج قائمة الإعفاءات في مرفق للصك.

١٠ - وعند اتباع نهج القائمة الإيجابية، لن يدرج، في مرفق عادة، سوى المنتجات المضاف إليها الزئبق الخاضعة لحظر أو تقييد. ويمكن أن يستمر استخدام أي منتجات غير مدرجة وإنتاجها وبيعها. وكما في نهج القائمة السلبية أيضاً، يمكن، من خلال الإعفاءات، التي يمكن أيضاً أن تكون مدرجة في مرفق الصك، السماح باستمرار استخدام بعض المنتجات المضاف إليها الزئبق المحظورة.

١١ - ولا يلزم بالضرورة أن يملي النهج المتبع في صك الزئبق النهج الذي يتبعه طرف منفرد في تنفيذ التزاماته بموجب الصك. فمثلاً إذا كان الصك ينظم المنتجات المضاف إليها الزئبق وفق قائمة منتجات محظورة معينة (نهج القائمة الإيجابية)، يمكن للطرف، إذا رغب، أن يمثل لالتزاماته من خلال سن قانون وطني أو لائحة وطنية يحظران جميع المنتجات المضاف إليها الزئبق. وبدلاً من ذلك، إذا كان صك الزئبق يحظر جميع المنتجات المضاف إليها الزئبق باستثناء تلك المدرجة في المرفق الخاص بالإعفاءات (نهج القائمة السلبية)، يمكن على الرغم من ذلك لكل طرف على حدة أن يفي بالتزاماته من خلال نهج القائمة الإيجابية، أي بسن قانون أو لائحة لا يسميان ويحظران سوى المنتجات المضاف إليها الزئبق المصنّعة في أراضي الطرف. ويمكن أن يسمح القانون أو اللائحة بإعفاءات تتوافق مع الإعفاءات المدرجة في مرفق إعفاءات صك الزئبق. ويمكن أن يتيح نهج القوائم الإيجابية المذكور للطرف أن يمثل لنهج القائمة السلبية المستخدم في صك الزئبق، بشرط أن يكون الطرف المنفرد قادراً على التعرف بدقة على جميع المنتجات المضاف إليها الزئبق المصنّعة في أراضيها وعلى تنظيم تلك المنتجات.

١٢ - وثمة فارق رئيسي بين نهج القائمة السلبية ونهج القائمة الإيجابية هو الجهة التي تتحمل عبء العمل. ففي نهج القائمة السلبية، تكون القاعدة الافتراضية هي أن جميع المنتجات المضاف إليها الزئبق محظورة أو مقيدة. وعلى الصعيد التعاهدي الدولي، يمكن لأي بلد منفرد يسعى إلى الحصول على إعفاء أن يتحمل عبء بيان حاجته للإعفاء وعبء الحصول على الإعفاء. وعلى مستوى التنفيذ الوطني، سيتحمل الصانع أو المستخدم الفرد عبء إثبات حاجته للإعفاء وعبء الحصول عليه من الحكومة الوطنية.

١٣ - وفي إطار نهج القائمة الإيجابية، تكون القاعدة الافتراضية هي أن لا تكون أي منتجات مضاف إليها الزئبق محظورة أو مقيدة ما لم يتخذ قرار بإدراجها في المرفق الخاص بالمنتجات المحظورة أو المقيدة. وعلى الصعيد الدولي، تتحمل لجنة التفاوض الحكومية الدولية أو، بعد دخول الصك حيز النفاذ، يتحمل مؤتمر الأطراف، عبء الاتفاق على كل منتج أو فئة من المنتجات يضافان إلى المرفق. وعلى مستوى التنفيذ الوطني، ستتحمّل كل حكومة عبء الوفاء بالمتطلبات القانونية المنطبقة فيما يتعلق بإضافة منتج إلى قائمة تلك الحكومة بالمنتجات المحظورة أو المقيدة. وفي الحالتين كليهما، سينتقل عبء السعي إلى الحصول على إعفاء، فور إضافة أي منتج إلى قائمة المنتجات المحظورة أو المقيدة، إلى الطرف (على المستوى الدولي) أو المصنّع أو المستخدم (على الصعيد الوطني)، بطريقة مشابهة للطريقة التي يتم بها الحصول على الإعفاءات في إطار نهج القائمة السلبية.

#### باء - أمثلة من الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف

١٤ - تستخدم العديد من الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف القوائم الإيجابية أو السلبية لتحديد المواد أو المنتجات أو الاستخدامات التي تُنظم بموجب تلك الاتفاقات. وتستخدم معظم الاتفاقات ذات الصلة بالمواد الكيميائية نهج القائمة الإيجابية.

١٥ - أما اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود فهي تحدد النفايات الخطرة الخاضعة لما تنص عليه الاتفاقية من تدابير رقابية باستخدام عدد من المرفقات المحتوية على قوائم إيجابية. وتحدد هذه المرفقات فئات النفايات الخطرة (المرفق الأول)، وخصائص النفايات الخطرة (المرفق الثالث)، ونفايات خطيرة معيّنة (المرفق الثامن). وهناك أيضا قائمة منفصلة بالنفايات غير الخطرة (المرفق التاسع).<sup>(٢)</sup>

١٦ - أما اتفاقية روتردام لتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات خطيرة معيّنة متداولة في التجارة الدولية، وبروتوكول مونتريال المتعلق بالمواد المستنفدة لطبقة الأوزون

(٢) أنظر Hackett, D. P., "An Assessment of the Basel Convention on the Control of Transboundary Movements of Hazardous Wastes and their Disposal", *American University Journal of International Law and Policy* vol. 5 (1990)، الصفحات ٢٩١-٣٢٣، متاح على الموقع الشبكي <http://www.auilr.org/pdf/5/5-2-5.pdf>؛ Jaffe, D., "The International Effort to Control the Transboundary Movement of Hazardous Waste: The Basel and Bamako Conventions" *ILSA Journal of International and Comparative Law* ١٢٣، الصفحتين ١٢٣-١٣٣، متاحة على الموقع الشبكي <http://heinonline.org/HOL/Welcome>.

الملحق باتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون، فيستخدمان كلاهما نهج القوائم الإيجابية لتحديد المواد الكيميائية التي يشملانها. وتحتوي اتفاقية روتردام على قائمة إيجابية بالمواد الكيميائية الخاضعة لإجراء الموافقة المسبقة عن علم الذي تنص عليه، في حين يحتوي بروتوكول مونتريال على عدة مرفقات ترد فيها قوائم بالمواد المستنفدة للأوزون الخاضعة لجدول التخلص التدريجي الواردة في البروتوكول. وكل مرفق مقسم بموجب البروتوكول إلى مجموعات تضم مواد معينة، تخضع كل مجموعة منها لجدول زمني معين وضع خصيصاً لها. فمثلاً توجد مركبات الكربون الكلورية فلورية في المجموعة الأولى في المرفق ألف، التي تخضع لجدول التخلص التدريجي الوارد في المادة ٢ ألف.

١٧ - ولأن المرفقات المحتوية على القوائم الإيجابية في كل من هذه الاتفاقات ليست شاملة فقد توقعت الأطراف إضافة مواد أخرى إلى المرفقات مع مرور الوقت. فبروتوكول مونتريال يسمح لأطرافه بتعديل مرفقاته المحتوية على القوائم الإيجابية بالتصويت بأغلبية الثلثين. وقد أضافت الأطراف إلى البروتوكول عدة مرات مواد جديدة خاضعة للرقابة. وفي المقابل، تتطلب اتفاقية روتردام أن يحقق أطرافها توافق الآراء قبل أن يجوز لهم أن يضيفوا مواد كيميائية أو مبيدات حشرية إلى الاتفاقية. وبعد أن أضاف مؤتمر الأطراف العديد من المواد في اجتماعه الأول، لم يتسن له التوصل منذ ذلك الحين إلى توافق الآراء اللازم لإضافة أي مواد أخرى، على الرغم من الجهود المتواصلة على مدى سنوات عديدة من قبل غالبية الأطراف للقيام بذلك.

١٨ - وما سبق هو أمثلة من الاتفاقات التي تستخدم القوائم الإيجابية لتحديد المواد التي تخضع للتدابير الرقابية التي تنص عليها الاتفاقات. واتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة هي مثال آخر لاتفاق من هذا النوع. فهي تستخدم نهج القوائم الإيجابية لتحديد المواد المنتجة عمداً والمستخدمه عمداً التي تخضع للإزالة (المرفق ألف) والتقييد (المرفق باء)، ولتحديد المواد المنتجة عن غير قصد التي يخضع إطلاقها للخفض أو الإلغاء (المرفق جيم). غير أنه ما أن يدرج أحد الملوثات العضوية الثابتة في المرفق ألف أو باء، فإن المرفق المنطبق يؤدي وظيفة قائمة سلبية، لأن جميع استخدامات المادة المدرجة تحظر أو تقيد، باستثناء تلك التي تظهر في قائمة الإعفاءات الواردة في المرفق.

١٩ - ويستخدم معظم الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف نهج القوائم الإيجابية؛ ويستخدم القليل منها القوائم السلبية. ويمكن العثور على مثال لنهج القوائم السلبية في بروتوكول منع تلوث البحر الأبيض المتوسط الناجم عن الإغراق من السفن والطائرات أو الترميد في البحر والقضاء عليه، الذي يستند إلى فكرة أن إغراق النفايات أو المواد الأخرى محظور من حيث المبدأ، باستثناء خمس فئات من المواد مبينة على وجه التحديد. وكان البروتوكول الأصلي (الذي قصد من بروتوكول الإغراق أن يحل محله) يركز على فكرة أن الإغراق مسموح به من حيث المبدأ، مع بعض الاستثناءات التي تم تناولها في المرفقات. وقد عكس منطق النص الأصلي تماماً، سعياً إلى تحسين حماية البيئة.<sup>(٣)</sup> واعتمد بروتوكول الإغراق في عام ١٩٩٥، لكنه لم يدخل حيز النفاذ بعد.

(٣) Scovazzi, Tullio, "Implementation of environmental legal regimes at regional level: The case of the Mediterranean Sea", in *The Future of International Environmental Law*, David Leary and Balakrishna Pisupati, eds., (Tokyo, Japan, United Nations University Press, 2010)

## ثانياً - الإعفاءات

٢٠ - يناقش هذا الفصل استعمال الإعفاءات للسماح باستمرار تصنيع بعض المنتجات المضاف إليها الزئبق أو بيعها أو استخدامها خلال الفترة الانتقالية بين دخول صك الزئبق حيز النفاذ والوقت الذي لن تعود فيه هذه المنتجات مسموحاً بها. والإعفاءات هامة لأن تحقيق أهداف صك الزئبق سيتطلب على الأرجح فترة انتقالية تتاح خلالها إعفاءات لبعض المنتجات المضاف إليها الزئبق، بغض النظر عما إن كان الصك سيأخذ بنهج القوائم السلبية أم الإيجابية. وعلاوة على ذلك، يمكن أن تترتب على إتاحة الإعفاءات وتصميمها والطريقة التي تعمل بها انعكاسات كبيرة على الفعالية البيئية المحتملة والآثار الاجتماعية والاقتصادية لأي أحكام بشأن المنتجات في إطار صك الزئبق.

## ألف - خيارات الإعفاءات

٢١ - في نهج القوائم السلبية (الذي لا يسمح فيه بأي استخدامات)، ستكون المنتجات المضاف إليها الزئبق المدرجة في المرفق هي المنتجات المعفاة، وبذلك ستكون هي الاستثناءات من الالتزام العام بمقتضى المعاهدة بالا يسمح بأي منتجات مضاف إليها الزئبق. أما في إطار نهج القوائم الإيجابية فيمكن أن تشمل كل قوائم المنتجات أو فئات المنتجات التي ستكون مشمولة بمقتضى المعاهدة أو بعض تلك القوائم على إعفاءات. فمثلاً سيعني إدراج فئة من فئات المنتجات مثل "البطاريات" أنه لن يسمح بأي بطاريات مضاف إليها الزئبق، إلا أن القوائم يمكن أن تتضمن إعفاءً لنوع معين من البطاريات (مثل البطاريات القرصية). ويمكن أن تكون هذه الإعفاءات عامة، تنطبق على جميع أصناف أو أنواع المنتجات المدرجة في القوائم، أو يمكن أن تكون أكثر تحديداً. ويتمثل أحد الخيارات في إدراج الإعفاءات في القوائم إلى جانب المنتجات المذكورة، بطريقة مماثلة لتلك المستخدمة في الجزء الأول من المرفق ألف لاتفاقية استكهولم.

٢٢ - ويمكن أن تُحدث القواعد الفعلية للإعفاءات فارقاً كبيراً في مدى صرامة أو تساهل الحظر أو التقييد المفروض في صك الزئبق على المنتجات المضاف إليها الزئبق. ومن المسائل التي قد ترغب لجنة التفاوض الحكومية الدولية أو مؤتمر الأطراف في النظر فيها ما إن كان ينبغي أن تكون الإعفاءات متاحة للطرف بناء على طلبه؛ وما إن كان ينبغي أن يقدم الطرف الذي يطلب الإعفاء تبريراً بين أن الإعفاء ضروري؛ وما إن كان ينبغي أن يكون هناك أي عملية خاصة بالموافقة للنظر في الإعفاءات أو منحها، وإذا كان الأمر كذلك، فما هي الجهة التي ينبغي أن تتخذ القرارات؛ وما هي المدة التي ينبغي أن يستمر فيها كل من الإعفاءات.

٢٣ - ويمكن أيضاً طرح هذه الأنواع من الأسئلة فيما يتعلق بإمكانية تمديد الإعفاءات أو تجديدها. ويمكن أن تكون الإعفاءات محدودة زمنياً بصرامة، مع عدم إتاحة فرصة، أو إتاحة فرصة محدودة، للتجديد. ومن شأن القائمة السلبية التي تستخدم هذا النوع من الإعفاءات أن يقلص حجمها تلقائياً مع مرور الوقت بحيث لا تبقى، في نهاية المطاف، أي إعفاءات. ويؤدي ذلك إلى حظر تام على المنتجات المضاف إليها الزئبق، دون الحاجة إلى موافقة مؤتمر الأطراف على إزالة الإعفاءات من المرفق

الخاص بالمنتجات. وفي حالة نهج القوائم الإيجابية، يؤدي هذا النوع من الإعفاءات في النهاية إلى حظر شامل للمنتجات المدرجة في المرفق.

٢٤ - وفي حين أن الإعفاءات الصارمة المحدودة زمنياً يمكن أن تؤدي بفوائد بيئية وصحية قيمة فإنها يمكن أن تؤدي أيضاً إلى تحديات اقتصادية واجتماعية كبيرة في البلدان التي يوفر فيها تصنيع واستخدام المنتجات المضاف إليها الزئبق المدرجة في القوائم مصدراً هاماً للعمالة والدخل، أو التي تكون فيها هذه المنتجات ضرورية لجانب آخر ما من جوانب الرفاه لدى الطرف. وقد يكون ذلك هو الحال بصفة خاصة إذا لم تتوفر بدائل ميسورة التكلفة للمنتجات المدرجة في القوائم. وفي مثل هذه الحالات، يمكن أن يؤدي السماح بإعفاءات محدودة زمنياً مع شروط أكثر تساهلاً للتجديد أو التمديد إلى تيسير كبير لعملية التحول إلى البدائل الخالية من الزئبق.

٢٥ - وثمة مسألة أخرى ينبغي النظر فيها وهي ما إن كان ينبغي إنشاء هيئة فرعية بموجب صك الزئبق لغرض تقديم المشورة إلى مؤتمر الأطراف بشأن الإعفاءات. ويمكن أن يحتوي صك الزئبق على حكم بإنشاء هذه الهيئة، أو يمكن أن يخول مؤتمر الأطراف صلاحية إنشاء هذه الهيئة بعد دخول الصك حيز النفاذ. فعلى سبيل المثال، أنشأت الأطراف في بروتوكول مونتريال فريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي الذي كلف، بجملة أمور من بينها، تقديم المعلومات التقنية والاقتصادية ذات الصلة بالسياسات، بما في ذلك من خلال تقييم الترشيح للإعفاءات المتاحة بموجب البروتوكول للاستخدامات الأساسية والاستخدامات الحرجة.

#### باء - مبادئ توجيهية لتحديد الاستخدامات المسموح بها

٢٦ - قد تود اللجنة أن تبحث ما إذا كان ينبغي أن يتضمن صك الزئبق أحكاماً لن تسمح بصنع منتجات مضاف إليها الزئبق أو الاتجار بها، وما إذا كان ينبغي أن تتضمن هذه الأحكام إعفاءات للاستخدامات المسموح بها التي قد تيسر الانتقال إلى تخفيض أو إلغاء استخدام الزئبق في المنتجات. وبعد بدء نفاذ الصك، قد يبحث مؤتمر الأطراف أيضاً ما إذا كان ينبغي إتاحة إعفاءات للمنتجات المدرجة حديثاً، إذا استخدم الصك نهج القائمة الإيجابية. وبصرف النظر عما إذا كان الصك سيتخذ نهج القائمة الإيجابية أو السلبية، فقد يود مؤتمر الأطراف أيضاً تعديل قواعد هذه الإعفاءات الخاصة بالاستخدامات المسموح بها والمتاحة في ضوء الظروف المتغيرة.

٢٧ - ويمكن بحث مثل هذه المسائل بطريقة مخصصة: فمثلاً يستطيع كل طرف تعيين أي إعفاءات ينبغي أن تكون متاحة وبعد ذلك يصبح من حقه تلقائياً استخدامها بمجرد تسجيلها. وفي المقابل، يمكن أن تضع اللجنة أو مؤتمر الأطراف مبادئ توجيهية لتحديد هذه الإعفاءات الخاصة بالاستخدامات المسموح بها والتي ينبغي إتاحتها للأطراف. ويمكن لهذه المبادئ التوجيهية أن تتوقع وتضع في اعتبارها الآثار البيئية والاجتماعية والاقتصادية المحتملة لعمليات حظر أو تقييد المنتجات المضاف إليها الزئبق. وقد تتضمن تحليلاً عن مدى الحاجة إلى استخدام معين ومدى إتاحة بدائل ميسرة ومفضلة بيئياً أو يجرى وضع هذه البدائل خاصة فيما يتعلق بحالات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال.



٢٨ - وقد أصدر المجلس الوزاري لبلدان الشمال الأوروبي تقريراً في عام ٢٠٠٧ يعرض قائمة عملية بأولويات استبدال المنتجات المضاف إليها الزئبق والعمليات التي يستخدم فيها الزئبق.<sup>(٤)</sup> وقد تفيد المنهجية المستخدمة في هذا التقرير لوضع المبادئ التوجيهية لتحديد الاستخدامات المسموح بها والمحددة المدّة. ويشمل التقرير:

(أ) تقرير ما إذا كانت هناك بدائل عملية لمنتجات الزئبق الجاري النظر فيهما؛

(ب) تقسيم المنتجات إلى ثلاث فئات، حسب توافر بدائل سليمة بيئياً. والفئات الثلاث هي:

١' منتجات توجد لها بدائل جاهزة؛

٢' منتجات تتاح لها بدائل أو يجري تطويرها ولكنها قد تتطلب فترة أطول للتخلص التدريجي منها نتيجة تحديات مؤسسية أو اجتماعية أو تقنية؛

٣' منتجات تنطوي على تحديات كبيرة بالنسبة للاستعاضة عن الزئبق أو التخلص التدريجي منه، بما في ذلك عوامل اجتماعية واقتصادية، وعدم وجود بدائل عملية؛

(ج) تطبيق فترات زمنية واقعية لكل فئة من المنتجات المراد التخلص منها أو، في حالة القائمة السلبية، بحث الإعفاءات المفتوحة بدلاً من الإعفاءات المحددة زمنياً، وفي حالة القائمة الإيجابية، بحث ما إذا كان ينبغي حذف المنتج من القائمة.

### ثالثاً - تصنيف المنتجات المضاف إليها الزئبق

٢٩ - يحدد هذا القسم المعايير التي يمكن بموجبها تصنيف المنتجات المضاف إليها الزئبق لإدراجها في نيج القوائم السلبية والإيجابية. وقد تشمل هذه المعايير استخدام المنتج أو وظيفته أو نوعه؛ ونوع التدبير الرقابي الذي قد يخضع له المنتج؛ والأولوية التي تعطيتها الحكومات للتخلص من المنتج؛ أو كمية الزئبق التي يحتوي عليها المنتج. وهذه المعايير لا يستبعد أي منها الآخر؛ وفي معظم الحالات يمكن استخدامها مقترنة ببعضها البعض.

### ألف - استخدام المنتج أو وظيفته أو نوعه

٣٠ - سيتم بحث المنتجات المضاف إليها الزئبق والمصنفة حسب الاستخدام الوظيفي أو النوع وفقاً للوظائف أو الاستخدامات التي تقوم بها، مثل منتجات الإضاءة أو تركيبات الأسنان. وفي إطار نهج القائمة السلبية، ستعتبر هذه المنتجات منتجات معفاة من الحظر الشامل على المنتجات المضاف إليها الزئبق. وفي إطار نهج القائمة الإيجابية، ستعتبر هذه المنتجات منتجات محظورة أو مقيدة بموجب صك

(٤) Nordic Council of Ministers, "Mercury substitution priority working list: an input to global considerations on mercury management (May 2007), [www.basel.int/techmatters/mercury/comments/240707hsweden-2.pdf](http://www.basel.int/techmatters/mercury/comments/240707hsweden-2.pdf).

الزئبق. ويمكن أيضاً إدراج استخدام المنتج أو وظيفته أو نوعه في قائمة إيجابية لتحديد أي إعفاءات قد تكون متاحة.

٣١ - والسؤال الرئيسي بالنسبة لتصنيف المنتجات بهذه الطريقة هو ما إذا كان ينبغي أن يكون الإدراج في المرفق عاماً أو محدداً وعلى سبيل المثال، تشمل الفئة العامة من أجهزة القياس المضاف إليها الزئبق فئات محددة مثل أجهزة قياس ضغط الدم، والبارومترات، ومقاييس تدفق الغاز وأجهزة كثيرة أخرى. وتشمل الفئة العامة من المفاتيح والموصلات والمحولات الكهربائية المضاف إليها الزئبق فئات محددة كثيرة مثل أجهزة تشغيل الأكياس الهوائية في السيارات، وأشبه الموصلات في الكشف بالأشعة تحت الحمراء، والمفاتيح المتعددة الأقطاب في آلات الحفر.

٣٢ - ويعني استخدام فئة عامة في صك يأخذ بنهج القائمة السلبية أن طائفة واسعة من المنتجات المضاف إليها الزئبق ستكون مؤهلة للإعفاء، في حين أن استخدام فئات أكثر تحديداً سيجعل الإعفاءات محدودة بدرجة أكبر. وفي إطار نهج القائمة الإيجابية، سيعني استخدام فئات المنتجات المحددة للغاية أن صك الزئبق سيغطي فقط نسبة ضئيلة من المنتجات المضاف إليها الزئبق ما لم يتضمن المرفق منتجات كثيرة مدرجة. وفي بعض الحالات قد يكون من السهل نسبياً تفادي أو تجاوز عمليات الإدراج الخاصة جداً عن طريق تنقيح وصف المنتج المضاف إليه الزئبق حتى لا يبدو مماثلاً للفئة المدرجة.

٣٣ - وعلى العكس من ذلك، فإن نهج القائمة الإيجابية الذي تتم فيه عمليات الإدراج بصورة موسعة يمكن أن يحمل بعض صفات القائمة السلبية. وعلى سبيل المثال، فإن المرفق الخاص بعمليات الإدراج الإيجابية مثل "البطاريات" أو "المصابيح المحتوية على الزئبق" سيشمل فئات كاملة من المنتجات المضاف إليها الزئبق، بما في ذلك منتجات جديدة تدخل ضمن تلك الفئات. والواقع أن القائمة الإيجابية التي تحتوي على خمس فئات عامة من المنتجات - البطاريات، والمفاتيح الكهربائية، والمرحلات، وتركيبات الأسنان، وأجهزة الإضاءة والقياس - يمكن أن تشمل نحو ٨٠ في المائة من استخدام الزئبق في المنتجات المضاف إليها الزئبق. ونظراً لأن هذا النهج سيكون شاملاً نوعاً ما، فإنه يمكن أن يقلل الحاجة إلى أن يتضمن صك الزئبق إجراءً خاصاً بالتعديل لإضافة منتجات مضاف إليها الزئبق إلى المرفق. ولهذا فإن نهج القائمة الإيجابية الذي يستخدم فئات عريضة مختارة بصورة استراتيجية يمكن أن يركز على أهم الاستخدامات ذات الأولوية، دون حاجة إلى تحديد وتنظيم استخدامات قد لا تسهم بدرجة كبيرة في التلوث العالمي بالزئبق، والتي قد يصعب السيطرة عليها، مثل الاستخدامات الدينية أو التقليدية.

## باء - النهج التنظيمي

٣٤ - ويمكن لصك الزئبق أن يصنف أيضاً المنتجات المضاف إليها الزئبق وفقاً لنوع الإجراء التنظيمي أو الرقابي الذي ستخضع له المنتجات. وقد يكون مثل هذا النهج ضرورياً إذا كان يلزم إخضاع مجموعات مختلفة من المنتجات لقواعد مختلفة. ففي اتفاقية استكهولم، على سبيل المثال، تدرج الملوثات العضوية الثابتة المقرر التخلص منها في مرفق مختلف عن تلك الملوثات المقرر تقييدها أو التي تخضع لمتطلبات مختلفة. ولهذا فإن الأهداف التنظيمية البديلة - سواء كان الهدف هو القضاء أو

التقييد - تصلح كأساس لتصنيف المواد في المرفقات. وفي حين تتضمن اتفاقية استكهولم معايير تحدد متى ينبغي إدراج ملوث عضوي معين لتقييده بدلاً من القضاء عليه، فإن المواد المقرر تقييدها قد تم إدراجها بشكل يسمح باستخدامها من أجل حماية الصحة العامة في حالات معينة (مثل مادة الـ دي دي تي لمكافحة الملاريا) وعندما يرى بعض الأطراف أن مواصلة استخدام المادة مسألة تنطوي على أهمية اقتصادية كبيرة وعلى عدم يقين (مثل حمض السلفونيك البيروفلوروأوكثاني).

٣٥ - وفي بروتوكول مونتريال، يتم تجميع المواد المستنفدة للأوزون طبقاً لمخططات التخلص منها. ويمكن إجراء تصنيف المنتجات المضاف إليها الزئبق على أساس التوقيت الذي لا يسمح بعده باستخدامها عن طريق بحث التوافر الحالي أو المتوقع لبدائل أكثر أمناً، والمنافع الاجتماعية والاقتصادية المحتملة، وتكاليف اتخاذ إجراء سريع أو بطيء بشأن هذه المنتجات.

### جيم - إجراءات تحديد الأولويات

٣٦ - تستطيع الحكومات أيضاً تصنيف المنتجات المضاف إليها الزئبق عن طريق تقرير أي المنتجات ينبغي إعطاؤها أولوية الاهتمام في صك الزئبق. ومن المحتمل أن يكون هذا النهج وثيق الصلة بمسألة ما إذا كان ينبغي إضافة منتج معين أو فئة منتجات إلى قائمة إيجابية. وقد تكون له أيضاً صلة بمدى توافر الإعفاءات في إطار نهج القائمة السلبية والإيجابية على حد سواء.

٣٧ - وفي الحالة الأولى، قد تبحث الحكومات ضرورة اتخاذ إجراء على أساس الأولوية بناءً على مدى التلوث أو تهديد صحة الإنسان والبيئة الذي يسببه المنتج أو مجموعة المنتجات، ومدى ارتباط مشكلة الزئبق بإنتاج منتج أو مجموعة منتجات مضاف إليها زئبق أو استخدامها أو التخلص منها. كذلك فإن اتخاذ قرارات بشأن إعطاء الأولوية لمنتجات أو مجموعة منتجات مضاف إليها الزئبق يمكن أن يتأثر عند بحث العوامل المحددة أعلاه، أي توافر بدائل عملية، وما إذا كانت هناك حواجز مؤسسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو تقنية لتحديد أولوية المنتج المضاف إليه الزئبق عند اتخاذ الإجراء الخاص بتحديد الأولوية.

### دال - مستويات محتوى الزئبق

٣٨ - يمكن أن توفر كمية الزئبق الموجودة في المنتج المضاف إليه الزئبق أساساً آخر للتصنيف تحت نهج القائمة السلبية والقائمة الإيجابية معاً. ورغم أن مستوى الزئبق في منتج ما قد لا يوفر أساساً مفيداً لتصنيف عمليات الإدراج في المرفقات بصك الزئبق، إلا أنه قد يكون عاملاً أساسياً لوضع عتبات لانطباق إدراج مواد محددة في القوائم. فمثلاً إذا أدرجت المصاييح الفلورية المدججة في نهج القائمة الإيجابية يمكن وضع مستوى عتبة قدره (س) ملغم من الزئبق لكل مصباح، كجزء من عملية الإدراج. وقد تستثنى المصاييح المحتوية على كمية زئبق أقل من مستوى العتبة من عملية الإدراج، أو قد لا تشملها عملية الإدراج حتى وقت لاحق. وكذلك الحال بالنسبة لنهج القائمة السلبية حيث أن المنتجات المحتوية على مستويات أقل من الزئبق قد لا تخضع لتدابير الرقابة السارية على المنتجات الأخرى المضاف إليها الزئبق.

## رابعاً - المزايا والمساوى

٣٩ - يمكن وضع العديد من الاعتبارات في الحسبان عند تقييم المزايا والمساوى ذات الصلة بنهجي القائمتين السلبية والإيجابية للتعامل مع مسألة المنتجات المضاف إليها الزئبق في إطار صك الزئبق. ومن بين هذه الاعتبارات:

- (أ) *الفعالية البيئية*: ما هي نقاط القوة والضعف المحتملة في كل من النهجين فيما يتعلق بمساهمتها في تحقيق الأهداف البيئية والصحية لصك الزئبق؟
- (ب) *الآثار الاجتماعية والاقتصادية*: ما هي التكاليف والفوائد المحتملة لكل من النهجين من حيث الرفاه الاجتماعي والتنمية الاقتصادية (أي الآثار الإيجابية والسلبية على التوظيف وصحة الإنسان (ولا سيما صحة الأمهات والأطفال) والإيرادات الضريبية، ومكاسب الشركات، والبحوث والتطوير (بما في ذلك ما يتعلق منهما بالبدائل الأكثر أمناً)، الخ)؟
- (ج) *التنفيذ*: ما هي التحديات القانونية والمؤسسية والتقنية التي قد تواجهها فرادى البلدان عند تنفيذ أحد النهجين أو الامتثال له.
- (د) *صياغة المعاهدة*: هل يمكن أن يسبب أي من النهجين صعوبات معينة للجنة التفاوض الحكومية الدولية عند صياغة بنود صك الزئبق؟

## ألف - الفعالية البيئية والاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية

٤٠ - يتمثل الفرق الأساسي بين نهجي القائمة السلبية والقائمة الإيجابية في أن نهج القائمة السلبية يشمل جميع المنتجات المضاف إليها الزئبق في حين يركز نهج القائمة الإيجابية فقط على المنتجات أو فئات المنتجات المدرجة بغرض التخلص منها. ويعد نهج القائمة السلبية من حيث التعريف "نهجاً شاملاً" لأن قاعدته الأساسية هي عدم السماح بأي منتجات مضاف إليها الزئبق، وهو يعالج أي منتجات جديدة مضاف إليها الزئبق بصورة تلقائية، وهو يتماشى وأحد أهداف صك الزئبق المتمثل في التخلص من جميع استخدامات الزئبق نظراً لأنه لا يسمح باستخدام أي منتجات مضاف إليها الزئبق بعد انقضاء فترة الإعفاءات المدرجة فيه.

٤١ - أما نهج القائمة الإيجابية فقد يكون أكثر اتساقاً مع الهدف المتمثل في أن يخفض صك الزئبق من استخدام هذه المادة، والتخلص منها إذا أمكن، نظراً لأنه يسمح بإعطاء الأولوية لأكثر استخدامات الزئبق إشكالاً، وربما التخلص منها، لكنه لا يرمي إلى التحكم في كل الاستخدامات. ويمكن أن يكون نهج القائمة الإيجابية مفيداً على وجه الخصوص في حالة وجود بعض تطبيقات الزئبق التي قد لا تكون معروفة داخل البلد، أو عندما تكون هناك استخدامات بسيطة قد لا تساهم بصورة كبيرة في التلوث بالزئبق، وقد يكون من الصعب تنظيمها بصورة فعالة. وبموجب نهج القائمة الإيجابية فإن الطرف لا يخل بتعهداته تجاه المعاهدة إذا لم ينظم المنتجات الجديدة أو غير المعروفة المضاف إليها الزئبق والتي هي ليست من بين المنتجات المدرجة في المرفق.

٤٢ - ويمكن النظر إلى كمية الزئبق المحتمل استخدامها أو تفادي استخدامها بموجب كل نهج من النهجين على أنها مقياس لتحديد الفعالية. وباستخدام هذا المقياس يتضح أن نهج القائمة السلبية يمكن أن يؤدي إلى التخلص من كل الزئبق في المنتجات، أما نهج القائمة الإيجابية فيعتمد على عدد المنتجات المضاف إليها الزئبق أو فئات المنتجات المدرجة وطبيعتها. فعلى سبيل المثال يمكن أن يؤدي استخدام فئات المنتجات الخمس الواسعة النطاق المحددة أعلاه إلى التخلص من زهاء ٨٠ في المائة من الزئبق. لكن التخفيضات الفعلية التي ستتحقق بموجب كل نهج من النهجين ستعتمد على مدى نجاح الأطراف في الوفاء بتعهداتها، أما على المدى القصير فتعتمد على توفر الإعفاءات واستخدامها.

٤٣ - وتعتمد معظم التكاليف والمنافع المرتبطة بتنفيذ الأحكام المتعلقة بالمنتجات في صك الزئبق على الأوضاع الخاصة بكل بلد على حدة، ولذلك ستكون متفاوتة إلى حد كبير من بلد لآخر. ونتيجة لذلك سيكون من الصعب قياسها بشكل دقيق. وفي الواقع فإن مدى توفر الإعفاءات - وسعة نطاقها، وعدد الأطراف المستخدمة لها، وإجراءات الحصول عليها، وخصوصاً ما إذا كانت محددة المدة على نحو صارم أو مفتوحة بصورة أكبر - هي عوامل ربما يكون لها تأثير أكبر على الفعالية البيئية والآثار الاجتماعية والاقتصادية لأي حكم متعلق بالمنتجات المضاف إليها الزئبق مقارنة بما إذا كان الحكم قد استخدم نهج القائمة السلبية أو الإيجابية.

٤٤ - وبغض النظر عن النهج المستخدم، فقد ترغب اللجنة في النظر في إعطاء بدلات نظير إدخال منتجات جديدة مضاف إليها الزئبق تكون بمثابة بدائل للمنتجات الحالية المحتوية على كميات أكبر من الزئبق. إن توفر وتكاليف منتجات بديلة وبدائل أكثر أمناً سيسشكل فرقاً كبيراً في التكاليف والفوائد الكلية بالنسبة للأطراف عند تنفيذها الأحكام المتعلقة بالمنتجات في صك الزئبق.

## باء - التنفيذ

٤٥ - نظراً لأن نهج القائمة السلبية هو نهج تنظيمي بموجب القانون الوطني فإن سنّه وتنفيذه سيكون أسهل على الحكومات الوطنية لأن من شأنه وضع العبء على أكتاف المنتجين والموزعين وتجار التجزئة بدلاً من الحكومة فيما يتعلق بتحديد استخدامات الزئبق وطلب الحصول على إعفاءات لهذه الاستخدامات. أما قدرة البلد على إنفاذ مثل هذا النهج فتعتمد على قوة قدراته المحلية على التنظيم والإنفاذ.

٤٦ - وإذا أُقرَّ نهج القائمة السلبية وُفُذ على المستوى الدولي فإن شموليته قد تتطلب من فرادى الأطراف بذل جهود كبيرة لإظهار الامتثال لأن هذه الأطراف ستكون في حاجة لجرد وتنظيم ورصد جميع استخدامات الزئبق في المنتجات. وقد يكون من الصعب على طرف ما إثبات ما إذا كان الحظر الذي فرضه على جميع المنتجات المضاف إليها الزئبق قد نُفُذ بصورة ناجحة نظراً لأن هذا الطرف قد لا يمتلك القدرة على إنفاذ الحظر، كما أنه قد لا يكون على علم بوجود بعض الاستخدامات، ولا سيما الاستخدامات ذات الأهمية الثقافية أو التقليدية أو الدينية. لكن مثل هذه التحديات يمكن مجاهاها من خلال استخدام الإعفاءات، اعتماداً على توفرها ومداهها وطبيعتها. بيد أنه سيكون من

الضروري بالنسبة للأطراف أن تحدد مقدماً جميع المنتجات المضاف إليها الزئبق التي ترغب في طلب الحصول على إعفاءات بشأنها.

٤٧ - لكن مسائل تنفيذ المعاهدة هذه قد تكون أقل صعوبة إذا ما اتبع نهج القائمة الإيجابية نظراً لأن القائمة الإيجابية ستكون شاملة فقط عندما توافق على ذلك اللجنة أو مؤتمر الأطراف، بعد دخول الصك حيز النفاذ. ويعني نهج القائمة الإيجابية أن الأطراف لن تحتاج بالضرورة إلى تعقب الاستخدامات الغامضة أو غير المعروفة، بل يمكنها بدلاً من ذلك وضع أولويات فيما يتعلق بخفض المنتجات المضاف إليها الزئبق من خلال التركيز على المشاكل الأكثر أهمية أو على المسائل التي قد ينتج عنها أكبر قدر من الفوائد البيئية والصحية والاقتصادية والاجتماعية بأكثر التكاليف معقولية. وكما هو مبين في ورقة مجلس وزراء بلدان الشمال الأوروبي فإن وضع واستخدام قائمة بالأولويات للتخلص التدريجي من المنتجات المضاف إليها الزئبق ومن استخدامها من شأنه أن يساعد الأطراف على التركيز على المشاكل الرئيسية ومن ثم تخفيض كميات الزئبق بصورة فعالة مقارنة بتكلفتها.<sup>(٥)</sup>

٤٨ - وكما هو الحال في نهج القائمة السلبية فإن توفر الإعفاءات بشكل حر من شأنه التخفيف إلى حد كبير من عدم اليقين ومن أعباء التنفيذ والامتثال الواقعة على كاهل الأطراف خلال الفترة الأولى وعلى المدى المتوسط بعد دخول صك الزئبق حيز النفاذ، خصوصاً البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال. ومن خلال المساهمة في تعزيز ثقة الحكومات بأنها ستتمكن من الالتزام بتعهداتها بموجب المعاهدة، يمكن لاستخدام الإعفاءات أن يسمح للجنة بالموافقة على قائمة إيجابية شاملة نوعاً ما تتكون من فئات واسعة النطاق للمنتجات بدلاً من عدد محدود من الاستخدامات المحددة. وكما هو مبين أعلاه فإن هذا النهج يمكن أن يشتمل على بعض نقاط القوة ذات الصلة التي يتمتع بها نهج القائمتين السلبية والإيجابية وأن يتفادى في الوقت نفسه بعض نقاط الضعف فيهما.

### جيم - وضع صك الزئبق

٤٩ - من الضروري على الأرجح إقرار صك خاص بالزئبق استخدم فيه نهج القائمة الإيجابية فيما يخص المنتجات المضاف إليها الزئبق وأدرجت فيه بصورة أولية منتجات محددة قليلة، على أن تدرج منتجات إضافية مع مرور الوقت في المرفق المناسب بعد دخول الصك حيز النفاذ. ويعني ذلك بالمقابل أن اللجنة ستحتاج إلى وضع وإقرار إجراءات وآليات، تُضمّن في الصك، لترشيح وتقييم منتجات أخرى مضاف إليها الزئبق، بالإضافة إلى الإجراءات التي يتبناها مؤتمر الأطراف لإدراج منتجات إضافية في الصك<sup>(٦)</sup>. وقد يكون وضع هذه الإجراءات والآليات صعباً ومستهلكاً لوقت اللجنة. ويضاف إلى

(٥) Nordic Council of Ministers, *Mercury substitution priority working list: An input to global considerations on mercury management* (May 2007), متاحة على الموقع الشبكي: [www.basel.int/techmatters/mercury/comments/240707hsweden-2.pdf](http://www.basel.int/techmatters/mercury/comments/240707hsweden-2.pdf).

(٦) للاطلاع على أمثلة لمثل هذه الإجراءات والآليات يرجى الرجوع إلى المادة ٨، والفقرة ٦ من المادة ١٩ والفقرة ٤ من المادة ٢٢ من اتفاقية استكهولم، والمواد من ٥ إلى ٧ والمادة ٩، والفقرة ٦ من المادة ١٨ والفقرة ٥ من المادة ٢٢ من اتفاقية روتردام.

ذلك أن الأطراف في الاتفاقيات الأخرى المتعلقة بالمواد الكيميائية واجهت تحديات كبيرة في إدراج مواد إضافية ضمن نطاق هذه الاتفاقيات بعد دخولها حيز النفاذ.

٥٠ - وقد لا تكون هناك حاجة لهذه الإجراءات والآليات إذا أخذت اللجنة بعين الاعتبار النهج المختلط الذي يتكون من قائمة إيجابية تحتوي على فئات واسعة من المنتجات المضاف إليها الزئبق بدلاً من القائمة المحتوية على فئات المنتجات المحددة في نطاق ضيق. كذلك يمكن لنهج القائمة السلبية أن يغي عن تطبيق مثل هذه الإجراءات والآليات.

٥١ - بيد أن استخدام نهج القائمة الإيجابية قد يسبب للجنة صعوبات تتعلق بالصياغة قد لا تكون موجودة في نهج القائمة السلبية. وأحد هذه الصعوبات قد يكون هو الطريقة التي يُشار بها في الصك إلى الاستخدامات المسموح بها للمنتجات المضاف إليها الزئبق. وبموجب نهج القائمة السلبية ستكون الاستخدامات المسموح بها هي فقط الاستخدامات المدرجة في المرفق بوصفها إعفاءات. وعليه يمكن للصك أن يحدد - في حكم ما متعلق بالتجارة الدولية في المنتجات المضاف إليها الزئبق، على سبيل المثال - جميع الاستخدامات المسموح بها بمجرد الإشارة إلى الاستخدامات المدرجة في المرفق. أما في حالة القائمة الإيجابية فإن مثل ذلك الحكم لا بد أن يشير إلى الاستخدامات غير المشمولة بالمعاهدة، إضافةً إلى الاستخدامات المسموح بها عبر عملية الإعفاء.

٥٢ - ويمكن أن ينشأ تحدٍ آخر متعلق بالصياغة بخصوص إدخال أنواع جديدة من المنتجات المضاف إليها الزئبق. وقد تخلص الأطراف إلى أن صك الزئبق يجب أن يسمح بتطوير أنواع جديدة من المنتجات المضاف إليها الزئبق والمتاجرة بها واستخدامها. أما نهج القائمة السلبية فليس من الضروري أن يتضمن هذا الحكم لأن هذا النهج لا يسمح باستخدام أي منتج مضاف إليه الزئبق ما لم يكن مدرجاً في شكل إعفاء. وعلى النقيض من ذلك يتطلب نهج القائمة الإيجابية حكماً يتعلق بالمنتجات الجديدة لأن أي منتج غير وارد ضمن المنتجات أو فئات المنتجات المدرجة يعتبر منتجاً مسموحاً به. ويمكن أن يكون تعريف المنتجات "الجديدة" صعباً نوعاً ما، ولذلك فإن اللجنة ستكون في حاجة لدراسة هذه المسألة بعناية إذا اختارت اعتماد نهج القائمة الإيجابية في صك الزئبق. وقد ترغب اللجنة في إطار أي من النهجين أن تنظر فيما إذا كان من الضروري وضع حكم يدعم تطوير واستخدام منتجات بديلة جديدة من شأنها أن تحل محل المنتجات المحتوية على كميات أكبر من الزئبق.